السلطة الدولية لقاع البحار

ISBA/26/FC/8*

اللجنة المالية

Distr.: General
25 March 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والعشرون

كينغستون، 12-14 تموز/يوليه 2021

البند 5 من جدول الأعمال**

القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة عملا بالفقرة 7 (و) من المادة 9 من مرفق اتفاق عام 1994

موجز عن الخيارات المتاحة لصندوق استدامة قاع البحار

تقرير الأمين العام

1 - واصلت اللجنة المالية، في اجتماعاتها المعقودة في عام 2020، النظر في وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة عملا بالفقرة 7 (و) من المادة 9 من مرفق الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982.

2 - ودون المساس بالمناقشات الجارية لصيغة التوزيع المنصف، نظرت اللجنة أيضا فيما إذا كان من الممكن اعتماد نهج بديل أو تكميلي يتمثل في إنشاء صندوق عالمي يمكن استخدامه في دعم المنافع العامة العالمية، أو في الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، أو في إجراء بحوث تتعلق بأعماق البحار وحفظها. ومن شأن هذا الصندوق أن يدعم ويعزز المعارف بشأن أعماق البحار، التي تشكل منفعة من المنافع العامة العالمية. ومن هذه المعارف، على سبيل المثال، المعارف العلمية بشأن البيئة البحرية في المنطقة، وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة للتعدين في قاع البحار العميقة (مثل زيادة عدد المواطنين ذوي الكفاءة التقنية في موضوع قاع البحار)، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الجديدة التي تقلل إلى أدنى حد من الأثر البيئي للتعدين في قاع البحار العميقة. واقتُرح أيضا أن يدعم الصندوق كذلك إنشاء مراكز إقليمية لعلوم وتكنولوجيا البحار.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 21 نيسان/أبريل 2021.

** المواعيد الجديدة للجلسات بالحضور الشخصي التي كان من المقرر أصلاً عقدها في تموز/يوليه 2020.

210421 210421 21-04419 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - ودون التوصل إلى أي قرار ودون المساس بالمناقشة العامة التي تُجرى بشأن مسألة التقاسم المنصف، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تقدم إليها تقريرا يحدَّد فيه مفهوم الصندوق العالمي بمزيد من التفصيل ويتضمن بالضرورة عدة أمور منها العنصران التاليان: (أ) سبل إدارة مثل هذا الصندوق، والخيارات المتاحة للاستفادة منه ورصد نتائجه وتقييمها؛ (ب) لمحة عامة عن كيفية إدارة الهيئات الدولية للأموال الأخرى المحصَّلة من مصادر محايدة من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف عند القيام بالمحاولات الحالية أو السابقة.

4 - وأكدت اللجنة أهمية الاستفادة من الممارسات المتبعة في منظمات أخرى، والنظر فيها من حيث الكفاءة والإنصاف معا، ودراسة الأدلة التجريبية، والتعلم من تجربة تلك المنظمات. وأكدت اللجنة أيضا ضرورة أن تستند اعتباراتها إلى أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأن تأخذ في الاعتبار الخطة الاستراتيجية للسلطة الدولية لقاع البحار، ولا سيما الجوانب المتصلة بالمساعدة الإنمائية، وتعزيز الاستقلال الذاتي والتوزيع الإقليمي فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين.

5 - واستجابة لطلب اللجنة، وجهت الأمانة نداء لتقديم مقترحات بشأن الاستعانة بخبير استشاري لإعداد تقرير عن الخيارات المتاحة لإنشاء صندوق استدامة قاع البحار. وعُيِّنت الشركة الاستشارية SDP-Consult (دو بانت، بلجيكا) لتلك المهمة، فقدمت تقريرا نهائيا في 8 آذار/مارس 2021. وسيعرض ذلك التقرير على اللجنة في حلقة دراسية شبكية في 30 آذار/مارس 2021. أما هذا التقرير، فالغرض منه هو تلخيص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير شركة SDP-Consult واقتراح بعض الأسئلة التوجيهية لكي تواصل اللجنة مناقشتها.

6 - ويتألف تقرير شركة SDP-Consult من ثلاثة أجزاء. فأما الجزء الأول فيحدد بعض الاعتبارات النظرية. وأما الجزء الثاني فتناقَش فيه القواعد التنظيمية المؤسسية والاعتبارات الأخرى. وتمشيا مع طلب اللجنة، ضُمّن الجزء الثالث دراسة للطريقة التي تعالج بها المؤسسات القائمة المقارَنة المسائل ذات الصلة والدروس المستفادة من ذلك.

الاعتبارات النظرية

7 - تذكر شركة SDP-Consult في تقريرها أن التوزيع النوعي لصافي الفوائد المالية المتأتية من التعدين في قاع البحار العميقة يمكن أن يكون إضافة أو بديلا موثوقين للتوزيع المالي البسيط، ويمكن القول إن من شأنه أن يكون أكثر اتساقا مع النهج الوقائي. ومن شأن الفوائد المالية المتأتية أن تُستثمر في البشر وفي حفظ المنطقة وتنميتها على نحو مستدام، بحيث يحافَظ على قيمتها لما فيه منفعة الأجيال المقبلة. وتبين الأدلة مدى صعوبة تعبئة المؤسسات المتعددة الأطراف للموارد المالية لأغراض مشتركة، والسلطة لا تُستثنى من ذلك. وإن تحسين فهم قاع البحار العميقة ونظمها الإيكولوجية ومعرفتها لن يكفل الإدارة الحازمة للمنطقة فحسب، بل سيفيد أيضا جميع البلدان، لأن كل شيء يتوقف على المحيطات في توفير خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية.

نطاق صندوق استدامة قاع البحار والغرض منه

8 - يُقترح أن يكون الهدف من إنشاء صندوق استدامة قاع البحار هو الاستثمار في المعارف والكفاءة المتصلة بالمنطقة، بما في ذلك الاستثمار في البحوث الأساسية والتطبيقية، وبناء القدرات، وغير ذلك من

المنافع العامة المتصلة بقاع البحار. وتلاحظ شركة SDP-Consult في تقريرها أنه قد تبين أن الأغراض المحددة في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/25/C/WP.1، المادة 55) ستشكل أساسا جيدا للمناقشة (انظر المرفق).

9 - وتذكر شركة SDP-Consult في تقريرها أنه يُستصوب أن تنفَّذ العديد من الأنشطة التي توصف بأنها تندرج ضمن نطاق صندوق استدامة قاع البحار قبل أن يبدأ التعدين في قاع البحار العميقة. ولذلك قد يلزم النظر في تمويل الصندوق من خلال سندات بفائدة مخفضة في بداية الفترة إما عن طريق التمويل المشترك أو من خلال الاقتراض بضمان الإيرادات المقبلة. ومع ذلك، قد يستغرق الأمر عدة سنوات لاكتساب إيرادات كافية قبل أن يتسنى القيام باستثمارات كبيرة. وترد محاكاة لحالة السيولة في التقرير، وذلك لأغراض الإيضاح. وقد يتعين أن تُعالَج هذه المسائل من خلال آلية حوكمة الصندوق.

الحوكمة

10 - تستعرض شركة SDP-Consult في تقريرها شتى الخيارات لإدارة صندوق استدامة قاع البحار وتحدد أربعة عناصر أساسية ضرورية هي: (أ) هيئة إدارية؛ (ب) مجلس للتوجيه العلمي؛ (ج) آلية لاستعراض الأداء؛ (د) مكتب تنفيذي أو أمانة. وبعد استعراض هذه العناصر الضرورية، ترى شركة SDP-Consult أنه يمكن، وفقا للنهج التدرُّجي المحدد في الاتفاق، تجنب الاحتياج إلى إنشاء مؤسسات جديدة في المراحل الأولى من تشغيل الصندوق، باستخدام ما هو موجود من الآليات المؤسسية للسلطة. وفي هذا السيناريو، يمكن أن تعمل اللجنة المالية بوصفها الهيئة الإدارية، وأن تتيح اللجنة القانونية والتقنية التوجيه العلمي (ربما بمدخلات إضافية يساهم بها خبراء خارجيون)، وأن تتولى الأمانة مهام أمانة الصندوق. ويمكن الاستعانة بالمؤسسات الخارجية القائمة، مثل مجلس مراجعي الحسابات، في استعراض الأداء. ومن شأن هذا النهج أن يتسم أيضا بالفعالية من حيث التكلفة خلال السنوات الأولى للصندوق.

الأنشطة التي ستموَّل من صندوق استدامة قاع البحار

11 - يُقترح أن يدعم صندوق استدامة قاع البحار ثلاثة أنواع من المشاريع:

(أ) مشاريع لدعم إجراءات بعينها يحددها أعضاء السلطة، على سبيل المثال من خلال الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى الخاصتين بالسلطة، علاوة على أي أطر استراتيجية أخرى تقرها جمعية السلطة؛

(ب) المشاريع التي يقترحها أعضاء السلطة والأطراف الثالثة من خلال التمويل المشترك؛

(ج) المشاركة في تمويل المؤسسة، مثلا من خلال الاستثمار أو القروض المقدمة إلى المؤسسة.

12 - وهذه الخيارات لا يستبعد بعضها بعضا ويمكن أن تُثرَى بأفكار أخرى من هيئة توجيه علمية أو بتحليل للطلب (مثل تحليل احتياجات بناء القدرات الذي أجري في عام 2020). وذُكرت بعض الأمثلة على العمل التعاوني، ومنها مثلا مبادرة JPI Oceans. وحددت شركة SDP-Consult شمول الجميع هدفا من الأهداف الهامة واقترحت أن يولى الاعتبار للمكاتب الإقليمية التي تستضيفها المؤسسات الإقليمية، على أن تقوم السلطة بدور المنسق والميسر للشبكة العالمية. ويرد في التقرير تحليل للفوائد والمخاطر التي ينطوي عليها هذا النهج.

الدروس المستفادة من صناديق ومنظمات وهيئات أخرى

13 - استنتجت شركة SDP-Consult في تقريرها أنه لا توجد أي مؤسسة أخرى تقدم الخدمات التي يمكن أن يقدمها صندوق استدامة قاع البحار. وتوجد مؤسسات كثيرة ذات ميزانيات أكبر بكثير من ميزانية السلطة، ولكن لا يكاد يخصَّص أي تمويل للمنطقة. فالمناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية، والمنطقة على وجه الخصوص، مناطق لا ممول لها، ولهذا السبب سيكون الصندوق هو الخيار العملي الوحيد لتوجيه جهود مالية وفكرية كبيرة نحو المنطقة.

14 - ويمكن استخلاص بعض الدروس المفيدة من الطريقة التي تعمل بها صناديق ومنظمات ووكالات أخرى، بما في ذلك ما يتعلق بأهمية وجود آلية لتقييم الأداء، والشفافية في صنع القرار، وبناء القدرات، واستخدام التمويل المختلط الذي يشارك فيه القطاع الخاص.

التوصيات

15 - اللجنة مدعوة إلى استعراض تقرير شركة SDP-Consult بشأن الخيارات المتاحة لإنشاء صندوق استدامة قاع البحار وتقديم تعليقاتها عليه حسب الاقتضاء. وقد ترغب اللجنة في تناول المسائل المحددة التالية، التي يُقترح أن تكون منطلَقا لمناقشاتها:

(أ) هل تعتبر اللجنة مفهوم صندوق استدامة قاع البحار مفهوما يستحق مواصلة دراسته كنموذج بديل للتقاسم المنصف؟

(ب) هل ترى اللجنة أن أهداف الصندوق وأغراضه، على النحو المبين في تقرير شركة SDP-Consult (وكما يرد أيضا في مرفق هذه الوثيقة)، أهداف ملائمة لكي تكون منطلقا لمواصلة النظر في الموضوع؟

(ج) فيما يتعلق بالحوكمة المؤسسية، هل توافق اللجنة على النهج التدرّجي المحدد في التقرير، الذي بموجبه تكون هيئة الإدارة، أول الأمر، هي اللجنة المالية، على أن يدعمها في ذلك اللجنة القانونية والتقنية التي ستعمل بصفتها هيئة للتوجيه العلمي؟

(د) ما هو رأي اللجنة فيما يتعلق بالطابع المقترح للأنشطة التي سيمولها الصندوق؟

(هـ) هل توافق اللجنة على أن اتباع نهج إقليمي أمر مستحبّ؟

(و) ما هي الطريقة التي تحبّذها اللجنة لرفع التقارير إلى المجلس والجمعية؟

المرفق

نطاق صندوق استدامة قاع البحار والأغراض المتوخاة منه

من الأغراض الرئيسية المتوخاة من صندوق استدامة قاع البحار الأغراض التالية:

(أ) تشجيع البحوث في أساليب وممارسات هندسة التعدين البحري التي من شأنها أن تحد من الإضرار بالبيئة أو اضمحلال قيمتها نتيجة أنشطة الاستغلال التي يُضطلع بها في المنطقة؛

(ب) تمويل برامج التعليم والتدريب بشأن حماية البيئة البحرية، مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات المحلية الضعيفة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

(ج) تمويل البحوث المتعلقة بأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لإصلاح المنطقة وإعادة تأهيلها؛

(د) إصلاح المنطقة والمناطق البحرية للدول الساحلية وإعادة تأهيلها، عندما يكون ذلك ممكنا من الناحيتين التقنية والاقتصادية ومدعوما بأفضل الأدلة العلمية المتاحة.

(هـ) تمويل البحوث المتعلقة بالقيمة البيئية للمنطقة، ولا سيما البحوث التي تشمل تركيزا خاصا على موئل الكائنات القاعية في أعماق البحار والأنواع المهاجرة الموجودة في المنطقة، وهي البحوث التي من شأنها أن تتيح معلومات جيدة لاستعراض خطط الإدارة البيئية الإقليمية ولدراسات تقييم الأثر البيئي، وهو ما ينبغي أن يستند إلى أفضل المعارف المتاحة.